

تهديدات بمخاطر اقتصادية مستقبلية غير محتملة

«الشال»: 3.4 مليارات دينار..العجز المتوقع للسنة المالية الحالية بسبب المقترحات الشعبية

انحراف مستهدفات صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل مواطنة

الكويت في المركز الأخير ضمن مؤشر الفساد العالمي لدول مجلس التعاون الخليجي

2.481 مليار دينار كويتي (72.9 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 2.617 مليار دينار كويتي (73.1 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2022، وانخفض بنحو 7.8% أو نحو 209.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 2.691 مليار دينار كويتي (74.7 % من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من عام 2022. وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 87.8 % مقارنة بنحو 86.7 %. وانخفض بند النقد والأرصدة لدى البنوك بنحو 44.8 مليون دينار كويتي أو بنحو 30.5 %، وصولا إلى نحو 102.1 مليون دينار كويتي (3.0 % من إجمالي الموجودات) مقارنة مع نحو 146.9 مليون دينار كويتي (4.1 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2022، في حين ارتفع بنحو 62.4 % أي نحو 39.2 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من العام 2022، حين بلغ نحو 62.9 مليون دينار كويتي (1.7 % من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت انخفاضا بلغت قيمته 235.1 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 7.3 %، لتصل إلى 2.997 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 3.232 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2022. وحقت انخفاضا بنحو 268.8 مليون دينار كويتي أي بنسبة 8.2 %، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2022 حين بلغت نحو 3.266 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 88.0 % مقارنة بنحو 90.6 % للفترة ذاتها من العام الماضي.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعا مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2022. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) إلى نحو 0.3 % مقارنة مع نحو 0.2 %، وارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 3.2 % مقارنة بنحو 2.1 %. وارتفع أيضا، العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 6.5 % مقارنة بنحو 4.7 %. وارتفعت ربحية السهم بنسبة 179.5 % مقابل انخفاض سعر السهم بنسبة 23.2 % مقارنة بمستواه في نهاية سبتمبر 2022. وبلغ مؤشر مضاعف النمو / القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.8 مرة مقارنة مع نحو 1.0 مرة في الفترة نفسها من العام السابق.

الأداء الأسبوعي للبورصة كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطا، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 587.5 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 0.2 نقطة ونسبته 0.03 % نحو 3.603 مليار دينار كويتي. وانخفض بند مدينو تمويل بنحو 135.8 مليون دينار كويتي أي نحو 5.2 %، وصولا إلى نحو

مستوى دول العالم. تلبها الإمارات العربية المتحدة بحصولها على 39.81 نقطة والترتيب 66، ثم البحرين على 41.01 نقطة والترتيب 74، وعمان على 44.44 نقطة والترتيب 87، والسعودية على 44.77 نقطة والترتيب 89، والأخيرة الكويت في الترتيب 116 وحصلت على 50.58 نقطة. وفي الكويت، وبدلا من وضع محاربة الفساد أولوية قصوى، يستخدم الفساد حجة لتبني سياسات شعبية، فما دام التسامح مع فساد الكبار قائم، إذا يستحق الكل أن يحصل على ما يتيسر من ثروة ومناصب البلد، والتسامح مع فساد الكبار من جانب، واستخدامه حجة لاقتسام البلد بدلا من استدامتها من جانب آخر، مساران في طريق تدمير البلد.

نتائج بنك الكويت الدولي أعلن بنك الكويت الدولي نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من العام الحالي، وأشارت هذه النتائج إلى تحقيقه صافي ربح (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 6.9 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 2.8 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 69.1 % مقارنة بنحو 4.1 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2022. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 5.8 مليون دينار كويتي أو بنسبة 12.4 %، وصولا إلى نحو 46.7 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2022. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 2.1 مليون دينار كويتي ونسبة 6.3 %. وصولا إلى نحو 36.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 34.3 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضا، بند إيرادات استثمارات بنحو 3.2 مليون دينار كويتي ونسبة 183.8 %. ليصل إلى نحو 4.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 1.7 مليون دينار كويتي.

ومن جانب آخر، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 1.7 مليون دينار كويتي أو بنسبة 5.2 %، وصولا إلى نحو 34.1 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 32.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2022. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع معظم بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة جملة المصروفات التشغيلية إلى جملة الإيرادات التشغيلية نحو 65.0 % مقارنة بنحو 69.4 %. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 1.1 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 11.4 %، وصولا إلى نحو 11.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 10 مليون دينار كويتي. وحصيلة ما تقدم، يفسر ارتفاع هامش صافي الربح إلى نحو 13.2 % بعد أن كان نحو 8.8 % خلال الفترة المماثلة من عام 2022.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل انخفاضا بلغ قدره 175 مليون دينار كويتي ونسبته 4.9 %، ليصل إلى نحو 3.406 مليار دينار كويتي مقابل نحو 3.581 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2022، وانخفض بنحو 197.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 5.5 % عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2022 حين بلغ نحو 3.603 مليار دينار كويتي. وانخفض بند مدينو تمويل بنحو 135.8 مليون دينار كويتي أي نحو 5.2 %، وصولا إلى نحو

البيان	2023/09/30	2022/09/30	تغير
الموجودات المجموعه	3,405,893	3,581,400	175,507 ↓
الموجودات المتداولة	2,996,932	3,266,734	269,802 ↓
الموجودات المالية المتداولة	314,209	343,134	28,925 ↓
الموجودات المالية	52,458	46,858	5,600 ↑
الموجودات التشغيلية	34,387	33,394	993 ↑
المخصصات	11,118	13,140	2,022 ↓
الدين	326	187	139 ↑
مالي ائتم	6,950	4,098	2,852 ↑
التزامات	640.2	640.2	0
التزامات غير مالي	640.2	640.2	0
التزامات مالي	640.2	640.2	0
التزامات غير مالي	3.2	3.2	0
التزامات مالي	188	184	4 ↑
التزامات غير مالي	34.9	128.9	94 ↓
التزامات مالي	0.8	1.0	0.2 ↓

المؤشرات المالية المنتهية في 30 سبتمبر لبنك الكويت الدولي

بأن كندا هي الأقل فسادا في أمريكا الشمالية، وهايتي الأكثر فسادا ضمن نفس القارة، وفي أمريكا الجنوبية، أوروغواي وتشيلي ضمن دول الربع الأقل فسادا في العالم، بينما باراغواي وبوليفيا وسورينام وفنزويلا ضمن قائمة الربع الأكثر فسادا في العالم. وأوروبا هي القارة الأقل فسادا وأوروبا في الربع الأقل فسادا في العالم، وأكثر دول أوروبا فسادا جمهورية أذربيجان. والوضع في القارة الأفريقية يعكس الوضع أوروبا، فهناك ثلاث دول ضمن الربع الأقل فسادا هي الرأس الأخضر وموريشيوس وبوتسوانا، بينما يقع أكثر من نصف دولها ضمن الربع الأكثر فسادا. وتقع قارة آسيا وسطا ما بين قارة أوروبا وقارة أفريقيا، ضمنها 7 دول تقع في قائمة الربع الأقل فسادا، و14 دولة ضمن الربع الأكثر فسادا، بينما تقع 25 دولة أخرى في منطقة الوسط ما بين الربيين الأقل والأكثر فسادا. وأخيرا الأوقيانوسيا وتضم 14 دولة، ضمنها 3 دول ضمن الربع الأقل فسادا، وليس فيها دولة واحدة ضمن قائمة الربع الأكثر فسادا.

تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي الست ضمن مؤشر الفساد العالمي يحصر مواقعها ما بين أفضلها في الترتيب 55، وأسوأها في الترتيب 116. وقياس مستوى الفساد براوح ما بين صفر و100 نقطة، صفر يعني غياب كلي للفساد، و100 نقطة تعني فسادا كامل، وجاءت قطر الأقل فسادا ضمن الدول الست بحصولها على 37.10 نقطة وفي الترتيب 55 على

0.2 % من العمالة المواطنة وذلك يعني الحاجة إلى 10 مليار دينار كويتي لخلق 1 % من فرص العمل المواطنة، وذلك مستحيل. وحقق الصندوق عكس مستهدفات أي منهج تنموي بتوظيف أعداد ضخمة غير مواطنة بانعكاساتها السلبية على تركيبة السكان والعمالة. وضغوطها على المالية العامة. ويبقى غرضا من استعراض مثال الصندوق، هو محاولة تبيان كيف تتراكم تداعيات قرار خاطئ إلى مستوى يصعب التعامل معها مع ما هو مشروع صغير نسبيا، بينما خطابا المالية العامة المذكورة في فقرة أخرى في بلد مالية عامة، يستحيل تحمل تداعياتها.

مؤشر الفساد العالمي صدر تقرير حديث حول تصنيف الدول وفق مؤشر الفساد العالي للعام الجاري 2023 ويغطي 196 دولة ويعتمد في تصنيفه على 6 قواعد ويستقي معلوماته الموزعة على 4 مجموعات من 11 منظمة دولية، ويرتب تلك الدول من الأدنى فسادا إلى الأعلى فسادا، ويذكر بأن الدول العشر الأولى الأقل فسادا، و9 منها في أوروبا والجزر البريطانية، تحتل فيها المرتبة الأولى فنلندا، والثانية النرويج، والتاسعة والعاشرة إيرلندا والمملكة المتحدة على التوالي، وما بينهما نيوزيلندا الثالثة وهي الوحيدة خارج أوروبا، والبقية كلها من الدول الإسكندنافية. والعشر الأكثر فسادا يتصدرها في الترتيب رقم 196، سوريا، ثم كوريا الشمالية، وضمن القائمة ثلاث دول عربية أخرى هي اليمن وليبيا والصومال.

ووفقا للتصنيف القاري، يذكر

غير المتكافئة بين مستهلكين يدافعون عنها بالحق والباطل، ومنتجين. والكويت تفقد من صافي حصيلة صادرات النفط نتيجة ارتفاع تكلفة انتاجه، ونتيجة ارتفاع مستوى الاستهلاك المحلي، وتفقد جزء من نصيبها في انتاجه ضمن أوبك بسبب خفض الإنتاج لدعم الأسعار. بينما يأكل التضخم جزء من قيمة صادراته، ويؤدي ارتفاع عدد السكان واحتياجاتهم ونحو 25 ألف مواطن قادم جديد كل سنة إلى سوق العمل إلى ضرورة زيادة مستوى النفقات العامة بشكل مستمر. سيناريو مصائب المستقبل القريب مبسط إلى أقصى درجة، مالا نفهمه هو ما إذا كان مسار المالية العامة بمخاطره الحتمية التي سوف يدفع ثمنها في المستقبل نحو 99 % من مواطني البلد غائب عن مخيلة مسؤوليه، ومناصبيهم.

صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة سبق للكويت أن أسست الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة في عام 1997، وفشلت، واتبعنها في عام 2013 بتأسيس الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورصدت له مليارَي دينار كويتي، ورغم أن تسميته حملت مصطلح رعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الثابت على أرض الواقع هو انعدام رعايتها وتنميتها. وعندما كان الصندوق مشروعا بالأدراج، كتبنا فقرة في تقريرنا بتاريخ 30 ديسمبر 2012، حذرنا فيها بأنه مالم تكن مستهدفاته هي خلق أكبر عدد مستدام من فرص العمل المواطنة أسوة بتجارب العالم الأخرى، ومالم تبعه وظائفه القيادية والفنية عن المحاصصة والتفتيع، فسوف يصبح مصيره الفشل. وحال صدور مستهدفات مشروع الصندوق، ذكرنا في فقرة في تقرير لنا بأن بدايته خاطئة لأن مستهدفاته معاكسة لأغراض تلك الصناديق، فهو استهدف خلق 1.3 فرصة عمل مواطنة لكل مشروع، ثم طال عدم الاستقرار وظائفه القيادية بالتوظيفات الجينية والسياسية.

لم تستطع الإدارة العامة الإفادة من تجربة الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة الفاشلة، وقامت بتكرار التجربة مع الصندوق بمستهدفات خاطئة، وكل ما فعلته هو مضاعفة تكلفة المشروع القديم بضعة أضعاف. أسهل المخارج لدى إدارة عامة ضعيفة هو رصد الأموال لتحويل الشكاوي، ومشكلات الصندوق الحالية تتكرر مع مشروع ميناء مبارك ومطار الكويت الجديد والطرق والجسور، وكل تلك المشروعات باهظة التكاليف ضعيفة المستوى وتظهر مشاكلها بمجرد بدء تشغيلها. واستنساخ نفس الحلول حاضرة في مشروع استملاك جليب الشيوخ مثلا، يعني بداية مشروع ضخم فاشل، السبب هو منهجية التشكيل الحكومي وسرعة التغيير للأهم في الإدارة العامة، أو الحكومة، بمعدل عمر 101 يوم لأخر ثمان حكومات، ما يحرم البلد من مأسسة هذا الذراع والإفادة من تراكم الخبرات، الناجحة والفاشلة.

واليوم، ليس أهم المشكلات هي خسارة ملياري دينار كويتي أو رأس مال صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكن، نغثر تلك المشروعات وانعكاساتها السلبية على أصحابها مشكلة، وانحراف مستهدفات الصندوق في خلق فرص عمل مواطنة، مشكلة، فتلك المشروعات لا توظف سوى

أوضح تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي أن إيرادات النفط تمسول نحو 90 % من نفقات الموازنة العامة، وقد تكون النسبة أعلى لو التزمت الحكومة بسداد مستحقات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أولا بأول، وقد ترتفع أيضا لو احتسبت بنود إنفاق من خارج الموازنة. وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي للسنة المالية 2020/2021 نحو 43.7 دولار أمريكي، وفي صيف عام 2020 صرح وزير المالية حينها بأنه قد يعجز عن سداد الرواتب والأجور، وبلغ معدل سعر البرميل نحو 80.1 دولار أمريكي في السنة المالية 2021/2022 بعد انحسار قيود كورونا. وفي فبراير 2022 اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية ما أدى إلى بلوغ معدل سعر البرميل إلى نحو 94.2 دولار أمريكي بسبب علاوة المخاطر، وحقت السنة المالية 2022/2023 فائض، وتم نسيان كل العجوزات المالية العامة لسبع سنوات متصلة قبلها. ورغم انخفاض معدل سعر برميل النفط الكويتي في أواخر السنة المالية الفائتة واستمرار الانخفاض للسنة المالية الحالية ما أدى إلى بلوغه 85.8 دولار 01 أبريل 2023 إلى 22 نوفمبر 2023)، إلا أن تقديرات النفقات العامة للسنة المالية 2023/2024 بلغت مستوى قياسي بحدود 26.3 مليار دينار كويتي. ليس ذلك فقط، ولكن أصبح الثابت منها مرتفع جدا ولا مقابل له في أي من دول العالم، فنصيب النفقات الجارية بلغ نحو 90.5 % ونصيب الرواتب والأجور والدعومات ضمنها بلغ نحو 79.3 %.

وبينما يبلغ سعر التعادل للموازنة الحالية نحو 92.9 دولار أمريكي وفقا لتقديرات وزارة المالية، وبلغ سعر برميل النفط الكويتي لما مضى من السنة الحالية نحو 85.8 دولار أمريكي كما ذكرنا، أي بعجز عن سعر تعادل الموازنة بنحو 7.1 دولار أمريكي، واتجاه أسعار النفط منذ بداية السنة المالية الحالية إلى الهبوط، إلا أن ذلك لم يوقف المقترحات الشعبية وبأسبقية حكومية. ويبدو أن هناك توافق لدى إدارتها العامة حول إضافة نفقات جارية كلفتها التقديرية بحدود 1.5 مليار دينار كويتي، ما يعني احتمال أن يبلغ عجز السنة المالية الحالية نحو 3.4 مليار دينار كويتي بعد إضافة ربع هذا المبلغ إلى تقديرات النفقات العامة في الموازنة الحالية.

وما يفترض أن تعرفه الإدارة العامة لو كانت تهتم بمستقبل بلدها، أن عجز السنة المالية القادمة 2024/2025 عند نفس مستوى النفقات العامة الحالي زائدا 1.5 مليار دينار كويتي أو الإضافة الجديدة، ما يعني نفقات بنحو 27.8 مليار دينار كويتي، سوف يبلغ 6.1 مليار دينار كويتي عند معدل متفائل لأسعار النفط بحدود 80 دولار أمريكي للبرميل، ويرتفع إلى 9.0 مليار دينار كويتي عند معدل لأسعار النفط بحدود 70 دولار أمريكي. وعند ذلك المستوى من أسعار النفط، سوف تصبح الرواتب والأجور والدعومات نحو 113 % من حصيلة إيرادات الموازنة العامة، وأعلى من ذلك للنفقات الجارية، ومن دون احتساب تكلفة الاستيعاب ما بين 20 ألف إلى 25 ألف مواطن قادمين إلى سوق العمل.

أما المستقبل، فمخاطره غير محتملة، فالنفط يفقد من سعره بانحسار المخاطر الجيوسياسية، ويفقد من سعره بسبب مخاوف البيئة المعززة بالقوة التفاوضية

البيان	2022	2021	2020
1. الدخل التشغيلي	715.0	705.9	705.9
2. الدخل التشغيلي	224.8	224.8	224.8
3. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4
4. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4
5. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4
6. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4
7. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4
8. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4
9. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4
10. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4
11. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4
12. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4
13. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4
14. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4
15. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4
16. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4
17. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4
18. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4
19. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4
20. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4
21. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4
22. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4
23. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4
24. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4
25. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4
26. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4
27. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4
28. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4
29. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4
30. الدخل التشغيلي	181.4	181.4	181.4

جدول مؤشر الشال 30 شركة مدرجة في البورصة